**الإصلاحات السياسية : عهد الأمان و دستور 1861 م**

**عهد الأمان** :

قانون أعلنه **محمد باشا باي** سنة **1857 م** و تضمّن **11** فصلا

من بين قوانينه :

* ـ تأمين السكان و الممتلكات
* ـ المساواة في دفع الضرائب
* ـ حرّية ممارسة الديانات
* ـ السماح لغير التونسي شراء الأراضي التونسية \*\*\*\*

**دستور 1861 م**

* يعتبر هذا الدستور أوّل دستور تونسي
* أعلنه محمد الصادق باي سنة 1861 م
* احتوى على 114 فصلا تضبط حقوق و واجبات الباي و الوزراء و الموظفين و الرعيّة

من بين ما جاء فيه :

* الفصل بين السلط ( التنفيذية و التشريعية والقضائية)
* الموصلة في تنفيذ قوانين عهد الأمان
* إحداث مجلس الجنايات و الأحكام العرفية ( السلطة القضائية)

إحداث المجلس الأكبر (السلطة التشريعية ) يتكوّن من 60 عضوا في الأكثر ثلثهم من الوزراء و الثلثان من الأعيان و أهل المملكة ( مثل مجلس نواب الشعب الآن)

\*\*\* هذا القانون خطر كبير على استقلال تونس لأنّ الوضع في تونس كما عرفنا سابقا متأزّم (أزمة سياسيّة و ماليّة و اقتصاديّة )